# الغانم يهنئ نظيره في موريشيوس بالعيد الوطني

شعيب المويزري

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الأمة في جمهورية موريشيوس سورود جيف فوكير، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

# المطير: نهج الحكومة يؤكد أنها لا ترقى للتعاون

محمد المطير

قال النائب محمد المطير عبر حسابه في تويتر أن تحويل مجموعة من النواب ونواب سابقين على رأسهم العم أحمد السعدون وكذلك تحويل بعض السياسيين.. بمزاجية واضحة لتطبيق القانون.

واضاف المطير يتضح لنا أن النهج الجديد للحكومة لا يرقى لنهج حكومة تستحق التعاون أو الرضى ببقائها فعلى النواب تحمل مسؤولياتهم

من جهة أخرى كتب المطير على حسابه تويتر كثير من الدول سقطت وانهارت بعد تسييس قضاءها وادخاله كطرف نزاع وليس كطرف حكم..فعلى السلطة أن تعي إدخال القضاء في هذا النفق سيسقط أهم عامود في هذا

# الحمد: ما رؤية الحكومة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار؟

احمد الحمد

قال رئيس المالية البرلمانية أحمد الحمد إن «جميع دول العالم استطاعت أن تدرك سريعا أهمية التدخل لإنقاذ الاقتصاد بعد جائحة كورونا».

وأضاف: آخر مثال كانت الولايات المتحدة بقيادة بايدن الذي تمكن مع حزبه من إقرار حزمة لتحفيز الاقتصاد، بكلفة نحو تريليوني دولار أميركي! ، متسائلا :أين حكومة الكويت من ذلك؟، وما هي رؤيتها لإنقاذ الاقتصاد الوطني الذي هو على حافة الانهيار؟ .

# المويزري: ما إجراءات الحكومة لحماية واسترداد الأموال العامة المسروقة في أميركا؟

رياض عواد

قال النائب شعيب المويزري: حسبما جاء في الموقع الرسمي لوزارة العدل الأميركية أن السلطات الأميركية المختصة قامت برفع سبع دعاوى قضائية لمصادرة عقارات وأصول أخرى تم شراؤها من قبل مسؤولين كويتيين سابقين بأموال مسروقة وتعود ملكية هذه الأموال المسروقة لدولة الكويت.

لذا وجه المويزري 4 أسئلة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيري الخارجية والدولة لشؤون مجلس الوزراء، والمالية والدولة للشؤون الاقتصادية، ونص السؤال الى رئيس مجلس الوزراء على ما يلي:

– ما الإجراءات التي قامت بها حكومة دولة الكويت لحماية واسترداد هذه الأموال العامة التي تعود ملكيتها إلى دولة الكويت؟

سؤالان إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسماء الشركات الكويتية أو الأجنبية أو المتآلفة التي نفذت أو شاركت في تنفيذ مشاريع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وآلية اختيارها خلال الفترة منذ 2007/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – هل تم التعاقد بشكل متكرر مع أي من الشركات الكويتية أو الأجنبية أو المتآلفة التي تم التعاقد معها من قبل الصندوق؟

3 – هل توجد آلية واضحة تضمن معايير النزاهة والشفافية في ترسية المناقصات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه الآلية والمعايير؟ مع تزويدي بما يتعلق بهذا الشأن.

4 – هل توجد آلية واضحة لمتابعة ومحاسبة أي شركة تخل بأي شرط من شروط أو بأي بند من بنود العقود؟

5 – هل ينشر الصندوق تفاصيل كل مناقصة وترسية على الشركات؟ مع ذكر آلية الترسية والعقد ومدته.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل عوقب الموظفون الدبلوماسيون والإداريون بشكل غير مهني وغير قانوني خلال الفترة منذ عام2010 حتى عام 2020 من قبل المسؤولين في وزارة الخارجية (سواء بحرمانهم من الترقية أو نقلهم تعسفيا وتأديبيا إلى ديوان الوزارة) دون التحقيق معهم ودون تفعيل المادة (29) من القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والتي توجب توضيح المخالفة الجسيمة التي اقترفها الموظف وكذلك التحقيق مع الموظف (قبل توقيع العقوبة عليه) ما أدى إلى ضياع حقوقهم بشكل غير مهني وقانوني؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان الأسباب وتحديد المسؤولين عن تلك الإجراءات، مع تزويدي بأسماء هؤلاء الموظفين، وهل صححت أوضاعهم أم ما زالت أوضاعهم غير قانونية؟

2 – هل غُير التقييم السنوي لبعض الدبلوماسيين من تقدير جيد إلى امتياز في الأعوام (2010، 2016، 2018، 2020) أو العكس وهل رفض تغيير التقييم السنوي لدبلوماسيين آخرين خلال تلك الأعوام ذاتها دون وجود مبرر وسند قانوني ما أدى إلى التمييز بين الموظفين والكفاءات من الدبلوماسيين علما بأن بعض الدبلوماسيين كان لديهم أكثر من تقرير جيد وضعيف وتم تغيير تقييمهم إلى امتياز؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان الأسباب والمسؤول عن تلك التصرفات المخالفة للقانون وأسماء أولئك الدبلوماسيين، وهل صححت أوضاع الدبلوماسيين الذين لم تغير أوضاعهم وتقييمهم السنوي خلال تلك السنوات أم ما زالوا على وضعهم الحالي، وما أسباب التمييز بين الموظفين؟

3 – هل اعتمد التقييم السنوي لدبلوماسيين بعد سنوات عدة بالمخالفة للمادة (23) من

شعيب المويزري

القانون رقم (21) لسنة 1962 سالف الذكر التي تنص على «ويجب على اللجنة أن تفصل في تلك التقارير قبل نهاية شهر مارس من كل عام؟» إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بأسماء الدبلوماسيين المتضررين من ذلك الاعتماد وأعدادهم، وهل شُكلت لجنة تحقيق في هذه الممارسات غير القانونية؟ وهل صححت أوضاع هؤلاء الدبلوماسيين أم لا؟

ونص السؤال إلى وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة على ما يلي:

تتولى الهيئة العامة للاستثمار مسؤولية إدارة الاحتياطي العام لدولة الكويت وقد كان رصيد الاحتياطي العام في 2014/2013 مبلغ (65.743) مليار دينار كويتي (خمسة وستون مليارا وسبعمائة وثلاثة وأربعون مليون دينار كويتي) وقد سحب (26.729) مليار دينار كويتي (ستة وعشرون مليارا وسبعمائة وتسعة وعشرون مليون دينار كويتي) خلال السنوات من 2014/2015 حتى 2019/2020، ليصبح رصيد الاحتياطي العام 38.914. مليار دينار كويتي في حين أظهر تقرير الأموال المستثمرة في 30/6/2020 أن رصيد الاحتياطي العام يبلغ (32.505) مليار دينار كويتي (اثنين وثلاثين مليارا وخمسمائة وخمسة ملايين دينار كويتي) بنقص قدره (6.409) مليارات دينار كويتي (ستة مليارات وأربعمائة وتسعة ملايين دينار كويتي).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم يبلغ حجم الأموال المستثمرة من الاحتياطي العام للدولة منذ 2014/2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال متضمنا الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام والمبالغ المحولة إلى الاحتياطي العام وأوجه استثمارها والعوائد المحققة سنويا؟ وهل كانت هناك خسائر في هذه الأموال المستثمرة من أموال الاحتياطي العام؟

2 – كم يبلغ حجم الأموال المسحوبة من الاحتياطي العام للدولة خلال هذه الفترة وأوجه استخدام المبالغ المسحوبة وبيان الإجراءات والسياسات المتبعة بشأن المحافظة على استدامة الاحتياطي العام للدولة؟

3 – أظهر التقرير الرسمي الصادر في 2020/6/30 نقصا قدره (6.409) مليارات دينار كويتي (ستة مليارات وأربعمائة وتسعة مليون دينار كويتي) في رصيد الحساب الخاص في أموال الاحتياطي العام للدولة، أين صرف هذا المبلغ؟

4 – ما وضع أموال الاحتياطي العام للدولة؟ وهل يوجد أي مبلغ في رصيده حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالبيانات المتعلقة في هذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فأين صرفت أموال الاحتياطي العام؟

# المضف يوجه 3 أسئلة برلمانية إلى وزيري الصحة وشؤون مجلس الأمة

وجه النائب مهلهل المضف 3 أسئلة إلى وزيري الصحة الشيخ د. باسل الحمود، و(شؤون مجلس الأمة) مبارك الحريص، ونص السؤال الأول إلى وزير الصحة على ما يلي، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بجميع المناقصات والممارسات العامة والمحدودة والأوامر المباشرة التي طرحتها إدارة المستودعات الطبية أو دعت شركات لتقديم عروض أسعار لها سواء فيما يخص الأدوية أو اللوازم الطبية منذ تاريخ 1 يناير 2020 حتى 31 ديسمبر 2020 على أن يتضمن البيان رقم المناقصة (الممارسة) ووصفها والتاريخ والمبلغ.

2 – هل أعلنت إدارة المستودعات الطبية أو وزارة الصحة في جريدة (الكويت اليوم) والموقع الالكتروني للوزارة عن جميع المناقصات والممارسات العامة والمحدودة والأوامر المباشرة المذكورة في البند الأول، وذلك حسب قانون المناقصات العامة رقم 2016/49 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 2017/30 والقرار الوزاري رقم (33) لسنة 2018 وتعاميم وزارة المالية ذات الصلة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب ذلك؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتصحيح هذا الوضع؟

3 – هل حققت الوزارة أو أوقعت عقوبات في حال مخالفة إدارة المستودعات الطبية لقانون المناقصات العامة رقم 2016/49 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 2017/30 والقرار الوزاري رقم (33) لسنة 2018 وتعاميم وزارة المالية ذات الصلة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر تاريخها والعقوبات المتخذة بشأنها والمسمى الوظيفي لمن وقعت عليه العقوبة أو التحقيق أو المخالفة.

4 – هل زودت وزارة الصحة وزارة المالية بتقارير دورية (كل ستة أشهر) بتعاقدات إدارة المستودعات الطبية التي تمت بقيمة تقل عن (75) ألف دينار كويتي حسب المادة (19) من قانون المناقصات العامة رقم 2016/49؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك التقارير لعام 2020 إن وجدت.

5 – ما الميزانية المرصودة لمناقصات وممارسات إدارة المستودعات الطبية لسنة 2020؟ وكم صرف من الميزانية المخصصة لها حتى 31 ديسمبر 2020؟ وهل تم طلب ميزانية تعزيزية أو أي أموال إضافية لصالح إدارة المستودعات الطبية؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك أي استثناءات للوزراء أو النواب من تطبيق قواعد الحجر المنزلي؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يطبق ذلك على النواب العائدين من السفر؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السند القانوني له؟

2 – كشف بأسماء السادة الوزراء وأعضاء مكتب المجلس والنواب ومرافقيهم المستثنين وإذا لم يكن هناك استثناء فيرجى تحديد نفس الأشخاص المشار إليهم والذين طبقوا الحجر بشروطه مع تدعيم ذلك بالمستندات وذلك منذ 1 فبراير 2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – ما المسوغ القانوني للوزارة لإلزام المواطنين العائدين من السفر بالبقاء في فنادق وعدم التكفل برسوم سكنهم خلال مدة إقامتهم؟

4 – هل سوف تتحمل شركات الطيران الزيادة المقررة عليهم بالنسبة لتكلفة فحص PCR على المواطنين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المسوغ القانوني لذلك؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فما إجراءات الوزارة في منع الشركات من هذه المخالفة التي تحمل المواطنين الكلفة الزائدة

مهلهل المضف

لفحص الـPCR؟

5 – ما مدى صحة الأخبار المتعلقة بتعاقد الوزارة مع (3) شركات للتمريض بكلفة (57) مليونا؟ إذا كانت الإجابة بصحته، فيرجى تزويدي بالأسباب وطريقة التعاقد وأسماء الشركات وإحصائية تبين حاجة الوزارة، وإذا كانت الإجابة بعدم صحته، فهل سينفي الخبر الوزير أو ممثل عن الوزارة؟ مع تقديم الإثبات اللازم، ولماذا لا تستعينون بكلية التمريض أو المرضين من فئة غير محددي الجنسية (البدون) الذين أنهيت أعمالهم أو المرضين المتقاعدين؟

نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة على ما يلي ، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما استراتيجية جهاز شؤون مجلس الأمة لدعم الاستقرار ودفع عجلة إنجاز التشريعات التي تحقق رؤية دولة الكويت، فضلا عن تحقيق الكفاءة والفاعلية في الجهاز الإداري؟ وما البرامج والتقارير التي تقدمها؟ وكم عدد اللجان فيها؟ كما يرجى بيان اختصاص كل منها، ومهام مكتب الوزير، مع تزويدي بكشف يبين الهيكل التنظيمي أو الإداري لمكتب الوزير والموظفين التابعين لشؤون مجلس الأمة.

2 – ما خطة السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وإدارته حول عملية تكويت الجهاز؟ وكم عدد الكويتيين وغير الكويتيين فيه؟ وهل تم تكويت جميع الوظائف الإشرافية في إدارة شؤون مجلس الأمة؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 – استنادا إلى تصريحات الحكومة في شأن وقف الهدر في المال العام وترشيد الإنفاق فما الرواتب والمزايا المالية والعينية الشهرية المقررة لقيادات وأصحاب المناصب القيادية والإشرافية في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووكلائه ومساعديه وموظفيه؟ وهل توجد أي رحلات قاموا بها خارج البلاد؟

إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر السند القانوني المخول لهم بذلك، مع تزويدي بكشف تفصيلي يوضح فيه عدد تلك الرحلات وأسبابها وأسماء المسافرين وعددهم ومدة الأيام وجميع التفاصيل المتعلقة بالرحلات، وكم تبلغ المكافأة السنوية التي يتلقاها الأشخاص السالف ذكرهم ابتداء من الوزير وصولا إلى جميع الموظفين؟ وما البرنامج أو الخطة المستقبلية للوزير تجاه سياسة الترشيد في الإنفاق ووقف الهدر في المال العام وتطبيق سياسة مجلس الوزراء نحو توفير المال العام؟

# الكندري يسأل وزيرة الأشغال عن التعاقد مع «ساندفين»

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، د. رنا الفارس.

ونص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولا: ذكرت وسائل الإعلام في تاريخ 2121/1/27 نقلا عن تقرير نشرته وكالة «بلومبيرغ» بتاريخ 2020/8/2 «إن الكويت كانت ضمن مجموعة حكومات تعاملت مع شركة «ساندفين»، والتي اشتهرت باستخدامها من قبل الحكومة لتقديم حلول مثل ممارسة الرقابة على الانترنت ومراقبة مستخدميه.

وجاء ذكر الكويت في سياق حديث تقرير «بلومبيرَغ» عن حال التحول التي شهدتها الشركة، بعد سنوات من العمل الحصري مع القطاع الخاص، لتنتقل على إثر تغيير إدارتها إلى العمل مع الجهات الحكومية».

وورد في تقرير ديوان المحاسبة 2020/2019 عند ذكر الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وجود مناقلة مالية لمشروع لبدء إجراءات مشروع توسعة إضافية لمشروع البنية التحتية وصيانة ودعم فني Sandvine، وهو ما يعني وجود تعاقدات مع شركة Sandvine. لذا يرجى بيان التالي:

1 – ما مدى صحة ما ورد في التقرير العالمي المنشور في Bloomberg سالف الذكر؟

2 – ما طبيعة عمل الشركة المذكورة وما التعاقدات التي قامت بها الهيئة مع الشركة؟ مع تزويدي بكافة التعاقدات وتفاصيلها بنسختيها الانكليزية والعربية.

3 – هل هناك تعاقدات أخرى مع شركات أجنبية أو محلية لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أو الانترنت بالكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما طبيعة هذه التعاقدات؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها.

ثانيا: كشف تقرير الأداء التنظيمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ICT Regulatory Tracker 2019 الصادر في أكتوبر 2020 عن تدني مؤشر المستوى التنظيمي لقطاع الاتصالات في دولة الكويت على المستويين الإقليمي والعالمي وتصنيفها ضمن الجيل الثاني، حيث تحتل دولة الكويت هذه المرتبة على الرغم من وجود إطار قانوني واسع يدعم ممارسة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

ومع ذلك جاء ترتيب الكويت أسفل الدول: سلطنة عمان، مملكة الأردن، مملكة البحرين، جزر القمر، تونس، المملكة المغربية، الإمارات العربية المتحدة، كما لم يطرأ أي تحسن في مرتبة دولة الكويت في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة لآخر (4) سنوات.

لذا يرجى بيان التالي:

1 – هل نفذت الهيئة استراتيجية الأمن السيبراني؟

2 – هل نفذت الهيئة استراتيجية التحول الرقمي والحكومة الذكية؟

ثالثا: بشأن إعلان التوظيف الأخير في الهيئة، يرجى بيان التالي:

1 – هل عينت الهيئة موظفين بشكل مباشر أو بطريق الندب بعد صدور إعلانات التوظيف؟

2 – لماذا لم تنشر نتائج إعلان التوظيف الأخير؟ وما أسباب التأخير؟

عبدالكريم الكندري